

شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع للشيخ أحمد بن عمر

الحازمي 75

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي. ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد - 00:00:00

وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد لا زال الحديث في المسألة التي ذكرها السيوطي من قوله مسألة ليس مباح الترك حتماً وذكر الى اخر الابيات وعرفنا ان هذه المسألة في البحث عن كون جائز الترك ليس - 00:00:24

ليس بواجب وهذا مذهب المتكلمين. واكثر اهل الاصول ثم ذكر قول الفقهاء وذكر جماعة وجوب صوم من عذره من حائض مذنب ور مغي وذكر القول الثالث وقيل ذا دونهما ثم ذكر القول الرابع وابن الخطيب قال عليه احد الشهرين هذه اربعة - 00:00:44
اقوال ثم قال والخلف لفظي بغير ميل. حينئذ ليس ثمرة عملية تتعلق به بهذا الخلاف ان كان ذكر بعضهم شيئاً من فروع المتعلقة به بهذا الاصل كما سبق وقررنا فيما سبق ان هذا الاصل ينبني عليه مسألتان - 00:01:12

ذكر المسألة الاولى فيما يتعلق بصوم من عذره كالحائض والمريض والمسافر. والمسألة الثانية زادها على صاحب الاصل لم يذكرها في جمع الجوامع وهي التي اشار اليها بقوله قلت وفي هذا الذي زاد علاه - 00:01:33

مطلق الاسم مطلق الاسم ليس حتماً دخل قلت هذا يدل على انه قد زاده المصنف كما قال في مقدمته فهذا مما زاده الناظم على الاصل ولذا صدره لقوله قلت قال الزركشي التثنية استغنى المصنف بهذه القاعدة عن مسألة المنهاج - 00:01:53
الزائد على ما ينطليق عليه الاسم ليس بواجب لانه يجوز تركه فلا تظننه اهملها. بمعنى انه اذا عرف الاصل السابق بما يتعلق بالحائض والمريض والمسافر حينئذ عرف ما ما عداه - 00:02:22

فهو اصل واحد فروعه متشابهة. الحكم حينئذ يكون ماذا؟ يكون واحدة. حينئذ استغنى بمعنى انه قد ذكر مقام اختصار اذا ذكر مثالاً واحداً لا يحتاج الى مثال اخر هذا الاصل مختصرات - 00:02:40

بما يكتبه اهل العلم الاصل انهم اذا ذكروا مثلاً لم يذكرون مثلاً واحداً عن اذا لا يعترض عليه بقي وترك وترك الى اخره انما يعترض عليه اذا ترك اصولاً او قيوداً او اركاناً او شروطاً او نحو ذلك - 00:02:58

واما امثلة هذا لا يتأتى الاعتراض به على على المصنف. لكن السيوطي رأى ان هذه المسألة مما ينبغي ذكرها فزادها على صاحب الاصل ان كان كما قال زركشي استغنى بمعنى جعل - 00:03:15

فيما ذكره غنى عما لم يذكره. وان كان صاحب المنهاج ذكرها. هذا البيضاوي الزائد على ما ينطليق عليه الاسم ليس بواجب لانه يجوز تركه. وكل ما جاز تركه فهو ليس بواجب على الاصل - 00:03:31

المطرد قال قلت وفي هذا هذا متعلق بقوله دخل وفي هذا قلت دخل في هذا اذا جار مجرور متعلق بقوله دخل الاتي في اخر البيت اي دخل في هذا الاصل المذكور - 00:03:51

ان جائز الترك ليس بواجب مسألة وهي الذي زاد على مطلق الاسم. على مطلق الاسم الذي زاد. يعني ما زاد على مطلق عندنا اسم وعنده مطلق الاسم. مطلق الاسم بمعنى انه ما يصدق على ادنى - 00:04:12

ما يعبر عنه بالاسم. حينئذ نقول هذا يسمى ماذا؟ يسمى مطلق الاسم. فاذا زاد عليه شيء ما هل الزائد يعتبر واجباً او كما لو امر بي

بالركوع والسجود فيتحقق حينئذ الرکوع بماذا بتسبيحة مع الاطمئنان - 00:04:34

حينئذ اذا زاد على هذا صار واجبة تسبيحة مع الطمأنينة فهو واجب. تحقق الواجب. اذا مسمى الرکوع تحقق بتسبيحة او لا تتحقق بتسبيحة طب لو زاد مثة هذه تسعة وتسعين - 00:04:53

ما حكم هل هي واجبة او لا؟ يجوز تركها او لا يجوز تركها اذا ليست بواجبة على هذا الاصل. فكل ما زاد على ما يصدق عليه مطلق الاسم - 00:05:09

وصار مطلق الاسم صادقا بالاقل بالادنى. حينئذ سمينا هذه الزيادة نفلا. لانه يجوز تركها وكل ما جاز تركه حينئذ يعتبر ماذا؟ يعتبر نفلة لو قلنا بان مسح الرأس يرزق بالبعض - 00:05:22

وهذا البعض منهم عنيد لو مسح كل رأسه اجتماعا واجب الذي هو المبهم البعض وما زاد على البعض هذا يعتبر نفلة يعتبر نفلان اذا صارت المسألة واضحة المسألة واضحة بهذه المثالين قال الذي زاد على مطلق لاسمي - 00:05:41

الذي هذا مبتدأ خبره جملة ليس دخل حتما يعني قطعا. جزما بانه ليس بداخل في الواجب بل يعتبر نفلة فما زاد على ما يصدق عليه ادنى الاسم. حينئذ نقول تحقق الواجب اذا كان كذلك - 00:06:03

نقول ما زاد عليه يعتبر نفلا وليس بواجبه قال الذي زاد على مطلق الاسم الذي مبتدأ خبره جملة ليس حتما دخل. قال السيوطي في شرحه ومن المسائل الداخلة في قاعدة - 00:06:23

ان جائز الترك ليس بواجب يطلق عليها اصل يعني هي اصل وهي قاعدة والقاعدة والاصل بمعنى واحد او متقاربان كل منهما يدخل تحته فروع. فالاصل يدخل تحته فروع. والقاعدة كذلك يدخل تحتها فروع. ولا مانع ان يقال بان - 00:06:39

يستثنى منه بعض الاحاد كما ان القاعدة يستثنى منها بعض الاحاد وهو ما يسمى به بما شذ عن الاصل او شذ عنه عن قاعدة ومر معنا في شرح الفرائض ان ذلك لا يطعن في كنية القاعدة - 00:07:03

بل هي قاعدة وهي كنية لا مانع ان يقال بانها كنية مع كون بعض الافراد قد خرج عن قاعدة. قال ومن المسائل الداخلة في قاعدة ان جائز الترك ليس بواجب كما بينته من زيادة لانه قال قل - 00:07:20

فدل ذلك على ان صاحب الاصل لم يذكره ولم يجعل الاستغناء مع كون السيوطي قد اطلع على على كلام الزركش وينقل عنه كثيرا حتى في هذا الموضوع لكنه لم لم يجعل ما ذكره الزركشي علة في عدم ذكر هذه المسألة - 00:07:40

ماذا؟ انه اعتذار صحيح. بل كأنه يستدرك عليه يقول الاولى ذكر هذه المسألة كما ذكرها صاحب المنهاج قال كما بينته من زيادة مسألة الزائد على ما ينطلق عليه الاسم ليس بواجبه. عرفنا ما ينطلق عليه الاسم - 00:08:00

يعني اقل ما يصدق عليه انه رکوع لا شك ان من سبج تسبيحة واحدة فقد رکع وتحقق عنده الرکوع. ومن ومن سبج ثلاث تسبيحات حين اذ قد رکع وتحقق عنده الرکوع. وكذلك من سبج مائة تسبيحة. حينئذ نقول ماذا؟ قد رکع وتحقق عند الرکوع. لكن القدر - 00:08:20

الذى يحصل به امثال الواجب هو الاول. فما زاد عليه من الثلاث وزيادة والزيادة على ذلك يعتبر نفلا على هذه القاعدة ان كان المسألة فيها فيها خلاف قال الزائد على ما ينطلق عليه الاسم ليس بواجب لانه يجوز تركه. كمسح الزائد على الفرض في الرأس - 00:08:46
هذا اعتبار ماذا؟ اعتبار ان الفرض هو بعض الرؤس اذا كان بعض الرأس مسحه يعتبر فرضا. فمسح الكل حينئذ زاد على الواجب. وما زاد على الواجب حينئذ يعتبر ماذا؟ يعتبر نفلا لان هذا - 00:09:09

الزائد يجوز تركه بناء على هذا الاصل. وتطويل القيام في الصلاة زيادة على الواجب قرأ الفاتحة ثم قرأ شيئا مما يتعلق تحقيق السنة اقل ما يصدق عليه تحقيق السنة في القراءة بعد فاتحة واية واحدة - 00:09:26

ایة واحدة على المشهور اذا كان كذلك حينئذ نقول ما زاد على الاية يعتبر نفلا بل ما زاد على الفاتحة مثال الاحسن ان يقال ما زاد على على الفاتحة يعتبر ماذا - 00:09:44

يعتبرون نفلا لانه جاز ان يقتصر على الفاتحة فيركع. كما جاز ان يقتصر على تسبيحة واحدة فاذا كان كذلك فما زاد يعتبر نفلا وليس بواجب وتطويل القيام في الصلاة زيادة على الواجب. وذبح بغير عن - 00:09:57

واجبي حينئذ تعتبر ماذا الشأن حجمها ليس كحجم البعير فاذا ذبح بغيرها عن شاة واجبة لنذر او غيره. حينئذ يجزئ او لا يجزيه يقول نعم يجزي. فاذا كان كذلك فما زاد عن مقدار الشاة يعتبر. يعتبر - 00:10:17

اكبر نفلا وان كان لا يتميز ان كان لا يتميز بل صورة هذه المسألة فيما لا يتميز. فيما يكون متصلة. اما المتميزة بذاته المنفصل فما سيأتي في الكلام من رجب رحمة الله تعالى انه نفل باتفاق. وانما حصل الخلاف في المتصل. يعني التسبيحة الاولى والثانية والثانية متصلة - 00:10:36

واخر الركوع متصل بانائه متصل باوله هو حقيقة واحدة. اما المنفصل كما له وجب عليه اخراج صاع فاخراج الصاعين هذا منفصل وهذا منفصل. كذلك حديث نقول هذا النفع ثانى نفي المزاد على الواجب. يعتبر نفلا به باتفاق. وانما لو كانت الزيادة - 00:10:56
بالواجب حينئذ تعتبر هذا الزائد على القاعدة وعلى هذا الاصل يعتبر نفلا وفيه خلاف كما ذكرت وذبح بغير عن شاة واجبة واخراجها عنها في الزكاة مثلا. فهذه المسائل ليست واجبة - 00:11:16

اذ جوز تركها وفيها خلاف فيها خلاف. قال في التحبيب الزائد على قدر الواجب في قيام ونحوه كركوع وسجود نفل عند الاربعة عند الاربع اعتبروا نفلا. اذا الائمة الاربعة على ان الزائد - 00:11:33

فيما هو زائد على ما يطلق عليه الاسم يعتبر نفلا عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد الزائد على قدر الواجب في ونحوه كركوع وسجود. بالمثال تعرف ان سورة المسألة متعلقة بماذا؟ بالزائد الذي لا يكون منفصلا - 00:11:52

مثال هنا يحدد او صورة المسألة تحديد عين الزيادة. ما المقصود بها؟ لان الزائد على قدر الواجب نوعان صلة منفصل المنفصل لا خلاف فيه. انه نفل. واما او اما المتصل فهذا الذي وقع فيه النزاع - 00:12:14

قال الزائد على قدر الواجب في قيام ونحوه كركوع وسجود نفل عند الاربعة وغيرهم. منهم اكثر اصحابنا حنابلة لجواز تركه مطلقا. وكل ما جاز تركه مطلقا فهو نفل وليس بواجب لانه لا يلزم - 00:12:34

لا يعاقب على على الترك وهذه من خصائص الندوة كذلك؟ بالرسم وثمرته وخصائص الندب انه لا يعاقب عناء على تركه وان اشتراك مع الواجب فيه في الثواب. فكل منهما يثاب عليه الا ان ثم فرقا من حيث العقاب. اذا - 00:12:54

اذا ترك فاذا ترك الواجب عوقب وكان مستحقا لي للعقاب. واما اذا ترك الندب ولا كان عمدا هذا لا يستحق العقاب. ولذلك قال لجواز تركه مطلقا وهذا شأن النفل؟ يعني من خصائص النفل. قال ابن برهان وعلى هذا اجمع الفقهاء والمتكلمون - 00:13:13

يعني على انه نفل وفيه خلاف به فيه خلاف على هذا اجمع الفقهاء والمتكلمون لكن تستفيد من هذه العبارات التي يطلق فيها اجماع اجماع ان الخلاف او المخالف قليل كذلك حتى عد اجماعا. حتى عد اجماعا. فلما حکى اجماعا. وكما قال صاحب التحبير عند الاربعة وغيرهم. وهذا يدل على ان - 00:13:36

اربعة هم الاصول. ثم اتباعهم هم تبع لهم. هذا الاصل. الاصل فيهم انهم لا يخالفون اصولهم. علماؤهم ائمتهما اذا كان كذلك دل على ان المخالف في هذه المسألة قليل حتى انه لم يلتفت اليه وعد القول المخالف للمخالف اجماع - 00:14:00

قال ولم يحكى فيه خلافا الا عن الترخي. من اصحاب ابي حنيفة. وواجب عند بعض الشافعية والكرخي اذا اجمع فيه نظره فيه نظر وانما الاكثر من اهل العلم من الائمة الاربعة ومن تبعهم على انه نفل وقيل بالوجوب. ولذلك المسائل المذكورة السابقة منهم من قال بالوجوب ومنهم - 00:14:21

ثم قال بي كونها نفلة. وهذا لا يقدح باعتبار ماذا؟ باعتبار ان الفرع الداخلي تحت اصل قد يتجازبه اصلاح وينظر الى ان هذه المسألة داخلة ان هذه المسألة داخلة تحت اصل. اليه كذلك؟ لكنها عند التأمل يكون ثم معارض لها - 00:14:47

لا لا يطعن في كل فقيه ينظر في بادئ الامر انه خالف اصوله انما لا بد من من التأمل قد عرفنا القاعدة السابقة ان اولئك الاعلام انما يعتنون عناية فائقة تخرج الفروع على الاصول ويعتنون - 00:15:09

فانقة بكونه الا يحصل عندهم تعارض بين اصول. ان لا يكون ثمة تناقض بمعنى انه يرجح في فرع قد خالف اصلا هو الصلاة والعصر دخول هذا الفرع تحت ذلك الاصل. هذا قد يقع على جهة التسيان والسهوا والغلط وليسوا بالمعصومين. لكن الاصل هو - 00:15:29 حافظ على هذا الامر على هذا الامر. ثم قد يقع نزاع بينه في مساء مع اتفاق في الاصل يكون من اسباب النزاع هو ليس كون هذا الفرع داخل تحت الاصل او لا. وانما يجعله داخلا تحت اصل اخر - 00:15:49

لان المسائل قد يكون بينها شابه فيظنطن انها تدخل تحت عصر معين وعند التأمل لا. اذا كنت تجاذبها اصلا او ما يسمى بتعارض اصل وظاهر. هذا مر معنا او ظاهر وظاهر او اصل واصل. تعارض اربعة اقسام لعله مر معنا هذا وقد يأتي - 00:16:05 مزيد بيان فيه اذا واجب عند بعض الشافعية والكرخي. وهو ماذا؟ ما زاد على ما يصدق عليه الاسم ما يطلق عليه الاسم ما زاد عليه يعتبر واجبا عند بعض الشافعية والكرخي. بمعنى انه لو رکع فسبح مائة - 00:16:25

تسبيحة هذه المئة كلها واجبة هذه المئة كلها وبخلاف القول السابق خلاف القول السابق فهي نفل فاجتمع فيه واجب ونفله لماذا؟ قالوا لتناول الامر لهما يعني للنوعين ما سمي واجبا وما حكي انه انه نفل. اذا قيل اركعوا فركع. اذا امتنل ماذا - 00:16:47 امتنل الامر والامر هنا ايجاب فاذا كان كذلك فعل مقدار امتناله ما زاد فالعصر فيه ماذا؟ انه لا يتبعظ ولا يتجرأ يصدق عليه انه امتنل مأمورا وهذا المأمور يعتبر واجبا. فاذا كان كذلك فلا نفصل بين ما زاد وما تحقق به - 00:17:13

اصل الاسم قال القاضي عند الحنابلة وهو ظاهر كلام احمد. يعني القول بي بالوجوب ظاهر كلام الامام احمد. وقوله ظاهر كلام الامام احمد بمعنى انه ليس فيه نص المسألة بعينها وان مظاهر كلام احمد يعني يمكن انه استفاد من حكم او من فرع حكم عليه الامام احمد - 00:17:33

ما يشابه مسألتنا ما يشابه مسألة حينئذ يأخذ الحكم بالتلخريج. ولذلك عبر بي بظاهر ولم يقل نص. اذا قيل هذا نص الشافعي نص احمد مع انه نص على المسألة بعينها. فقال الحائض مثلا غير غير مخاطبة كما نص الشافعي على على ذلك. واما الظاهر - 00:17:58 فهو مما يستفاد من اشارة كلامه او ان شئت قل من حكم على فرع مشابه لفرع الذي معنا حينئذ نقول هذا ظاهر كلامي. قال واحده من نصه على ان الامام اذا اطال الرکوع فادركه - 00:18:21

فيه مسبوق ادرك الركعة. حينئذ هذا يدل على ماذا يدل على امرين اما ان الامام احمد يرى جواز الاقتداء المفترض بالمتتفل او ان الكل واجب احد امرين اما انه يجوز عنده ان - 00:18:42

يأتى المفترض بالمتتفل او ان الكل واجب هذا او ذاك لماذا؟ لان المقابل في مذهب عند الحنابل انه هو لا يأتى مفترض بمتنفل كذلك يعني شخص يصلي امام جماعة وهو بنوي النفلة وانت تريد الفرض لا تصلي خلفه. لا بد من اتحاد النية انت فرض - 00:19:10 وهو وهو فرض عنيد جاز. واما مفترض بمتنفل على المذهب لا يجوز. فلو قيل بان ما زاد في على ما يطلق عليه الاسم انه نفل. فاذا دخلت مع امام ويسبح عشرة - 00:19:35

ودخلت معه بالتسبيحة الثامنة حينئذ دخلت معه في رکوع مستحب وليس بواجب فاقتديت به. ودل ذلك على ان اقتداء المفترض متتفي الجائز. او نقول عند الامام احمد ان الكل واجبة. ومن هنا اخذ القاضي ان الامام احمد في ظاهر كلامه اخذه - 00:19:53 من مسألة استنباطا ليس نصا من ظاهر كلامه لما اجاز ان المسبوق يدخل مع امام اطال رکوعه دل ذلك على ان الكل واجب. اذ لو كان نفلاما جوز له بناء على ان الاصل عند الامام احمد انه لا - 00:20:16

ويأتى مفترض بمتنفل. وضحت الصورة قال واحده من نصه على ان الامام اذا اطال الرکوع فادركه فيه مسبوق ادرك الركعة. ولو لم يكن الكل لما صر له ذلك. لو لم يكن الكل واجبا لما صر له ذلك وهذا بناء على اصل المذهب. لانه - 00:20:36

يكون اقتداء مفترض بمتنفل وهذا ممتنع. ممنوع في المذهب ان يقتدي مفترض بمتنفل من لابد من اتحاد النية. والصواب انه يجوز ان يقتدي مفترض بمتنفل بحديث معاذ اقره النبي صلى الله - 00:21:03

عليه وسلم وذهبت الائمة الثلاثة ابو حنيفة والشافعی واحمد انه لو ادرك الامام راكعا ولو بعد الطمأنينة منه ولو بعد الطمأنينة منه ادرك الركعة ادرك الركعة. قالوا لان الاتباع يسقط الواجبة كمسبوق وصلة امرأة الجمعة - 00:21:23

الواجب في حقها ان تصلي اربعا لم تجب علي الجمعة لكن صلت معه مع الامام صلاة الجمعة فتصلي ركعتين. اذا لماذا صلت ركعتين؟
قل اجزاء الجمعة عن عن فرضها اربعا. لأن الاتباع هنا يسقط الواجب. كونها قد - 00:21:50

تبعة الامام يسقط ذلك لو سهى الامام عن التشهد الاول وقام حينئذ سقط عنه عن المأمور الامام قد يكون ساهيا فهو معذور. لكن المأمور قد لا يكون ساهيا. حينئذ تركه عمدا. تبطل صلاته. لا تبطل - 00:22:09

مع انه لو كان منفردا بطلت صلاته. ما الفرق؟ الفرق انه اذا كان مأمورا كان تابعا. والاتباع يسقط الواجب يسقطوا الواجب. دل ذلك على انه ماذا؟ على انه كما قال هنا لو ادرك الامام راكعا ولو بعد الطمأنينة منه يعني - 00:22:29

من الركوع ادرك الركعة. ولا شك انه بعد الطمأنينة من الركوع انه ماذا على هذا الاصل او نفل على هذا الاصل انه نفل الا على ها. قول الكرخ وبعض الشافعية. قالوا لأن الاتباع يسقط - 00:22:51

الواجب كمسبوق مسبوق هذا قد لا تكون صلاته على الهيئة المعروفة. لانه قد يحصل عنده ماذا؟ زيادة ونقص كذلك قد يدخل مع الامام في صلاة المغرب في التشهد الاول. حينئذ يجلس مع الامام ويكون الجلوس ماذا؟ زائد - 00:23:13

ثم يجلس بعد ذلك ويكون الجلوس زائدا ثم قد يسهو الامام فيسلم قبل التسليم ويتابعه ولم يكن اذى الى اخره اذا حصل ماذا؟ حصل تغيير من هيئة الصلاة بالزيادة والنقصان ومع ذلك حكمنا بماذا؟ بكون صلاته صحيحة. لو كان - 00:23:33

منفردا ليطلب صلاته بين من هنا اجزنا له ذلك لكون الاتباع يسقط الواجب. وصلاة امرأة الجمعة. ويوجب الاتباع ما كان غير واجب
يوجب الاتباع ما كان غير واجب كمسافر اتم بمقيم - 00:23:53

وجب عليه مسافر يصلى العشاء خلف مقيم المشروع في حقه سواء قلنا بالندب او الوجوب ركعتان هذا المشروع في حقه لكن صلى خلف مقيم ماذا يصنع المقيم يصلى اربعة وحينئذ هو يريد ركعتين - 00:24:14

وحينئذ اما ان يسلم قبل الامام بطلت صلاته واما ان يتضطر ويجلس ركعتين بطلت صلاته. لانه ترك ماذا؟ ترك الاتباع وهو واجب
وهو واجب. اذا ماذا يصنع؟ ليس له حل الا ان يسلم مع الامام - 00:24:34

الا ان يسلم مع الامام. هذا هو الصاغ في المسألة. واما القول بأنه يسلم قبل الامام ثم يدركه الى اخره هذا لعب بالصلة. هذا باجتهاد
في مقابلة النصوص الكثيرة او انه يجلس فينتظر حتى يسلم الامام. قل لا كيف - 00:24:53

النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا قام فقوموا اذ كبر فكبروا اذ ركع فارکعوا. اذا الاتباع واجب. واذا تركه عمدا حينئذ بطلت
صلاته. اذا قبل قبل تسليم الامام يبطل صلاته وانتظاره لتسليم الامام دون ان يتبعه في الركعتين. هذا يبطل صلاته. ماذا يصنع؟ اما
انه لا - 00:25:07

واما انه يدخل في التابع. يكبر ابتداء ويختتم بالتسليم مع مع الامام. وهذا هو ظاهر النصوص ولا خلاف عن عن السلف في هذه المسألة
وانما اجتهد من المعاصرین فافتى به انه اما ان يجلس واما ان يتضطر واما ان يسلم وهذا لا - 00:25:27

لا سلف له البتة فيما نعلم العلم عند الله. حينئذ اذا سئلنا عن هذه المسألة فاذا كان في المستقبل نبطل صلاته واما في الماضي
فصح الصلاة بناء على ما اشتهر عند الناس - 00:25:47

لان الفتوى مثل بعض اهل العلم العلامة الكبار هذه تعتبر لها وزنها. بما انه تصح من اعتمدها من عامة المسلمين في الصحيح عبادتهم.
هذا الفقه فيه واما في المستقبل يقال له لو فعلت بطل صلاته. لو جاء يسأل بعد ان سألك سابقا فصلاته باطلة. يجب عليه ان يعيد
00:26:03 -

كمسافر اهتم بمقيم فيلزمه اتمام الصلاة. قال ابن عقيل نص احمد يعني الذي تقدم نصه احمد يعني الذي تقدم في التي قبله لا يدل
عندى على هذا المذهب يعني ما اختاره من؟ قاضي - 00:26:25

بل يعطى احد امرئين اما جواز اتمام المفترض بالمتخلف المسألة السابقة التي ذكرها القاضي وهو ظاهر كلام احمد قال المرداوي اخذ
من نصه على ان الامام اذا اطّال الركوع فادركه فيه مسبوق ادركه - 00:26:45

قال اما ان يدل على انه يجوز اتمام المفترض بالمتخلف. ويحتمل ان يجري مجرى الواجب في باب الاتباع خاصة. من باب الاتباع

خاصة. اذ الاتباع قد يسقط الواجب على التفصيل السابق كما في المسبوق ومصلي الجمعة - [00:27:03](#)

من امرأة وعبد ومسافر وقد يوجب ما ليس بواجب كالمسافر المؤتم لمقيم. هذا تفصيل لي لما معنى ان قول الامام احمد اما ان [يؤخذ منه هذا او ذاك](#). وكالاب محتمل حتى تعينه بما ذكره هنا من عقيل ليس فيه - [00:27:24](#)

ما يرد قول القاضي لانه محتمل. قول الامام احمد جوز للمسبوق ان يدخل مع من اطال الركوع فهو احد امررين. اما انه لكونه يجوز صلاة او اقتداء او تمام المفترض بالمتغلي او ان الكل واجب - [00:27:44](#)

فمن نظر غالب الاول فلا اشكال فيها. ومن غالب الثاني فلا اشكال فيها. النظر في مثل هذه المسائل قابلة ان الفهم يختلف ونحن لا ننظر ونتأمل في في كلام الله عز وجل وكلام النبي صلى الله عليه وسلم. ونجري وكان الفقهاء يتصدون الناس - [00:28:02](#)

على انهم ينزلون ينزلون اقوال الائمة منزلة النصوص هكذا يقولون منزلة النصوص. يعني كيف؟ يعني ننزل القواعد على كلام الائمة كما نزله على على النصوص. وهذا عندي من هذا يعتبر من من وان كان العمل على هذا ذهب الاربعة الى اخره لكن يجب ان تعتقد ان [هذا ليس منه ليس من السنة](#) - [00:28:20](#)

وليس من الحق بي بشيء البت لان هؤلاء ليسوا ليسا بمعصومين وانما يؤخذ من قولهم ما ما وافق الحق واما تعامل معاملة النصوص. بمعنى انه يدل بالمنطق وبالمفهوم واللازم الى اخره. هذه انما يكون في شأن كلام الباري جل وعلا. المنطوق المفهوم - [00:28:47](#) والمطلق المقيد الى اخره يقول بالتعامل بالصورة التامة من تطبيق قواعد الاصول هذا فيه نظر بل لو قيل بدعة لما بعد لكن كما العمل على على هذا وقياس الزيادة المنفصلة وهو فعل المثل على الزيادة المتصلة. يعني بعضهم قاس هذا على على ذاك. وان كان حكى ابن رجب كما - [00:29:07](#)

يأتي كلامه في القواعد ان الزيادة المنفصلة هذه نفل باتفاق. ومثل بمن وجب عليه اخراج صاع فاخراج صاعينه يعني كل منهما منفصل عن عن الاخر فالثاني قطعا انه ماذ؟ انه نفل. وكذلك الزيادة على الفرض باعتبار الراتبة - [00:29:31](#)

هي منفصلة حينئذ تعتبر ماذا نفل للنصوص السابقة معلومة. وكذلك لي لهذه القاعدة. لان زيادة منفصلة على على واجب. وقال مالك لا يدرك الركوع الا ان ادرك معه الطمأنينة. لا يدرك الركوع الا ان ادرك معه الطمأنينة بناء على المشهور - [00:29:51](#) عند الفقهاء جمهور الفقهاء وينسب الائمة الاربعة او بعضهم ان ادرك الركعة يكون بادراك الركوع. وقد يأتي معنا ان شاء الله تعالى ان الصواب انه لا يدرك لا تدرك الركعة - [00:30:14](#)

ادراك الركوع لابد من من الفاتحة اذا دخل الشخص الى المسجد فوجد الامام راكعا فليدخل معه لانه هو السنة هو هو السنة ولكن لا يعتقد بهذه الركعة. لانه من المتقرر لا سيما عند من يعتقد ركنية الفاتحة. اما من اعتقاد - [00:30:28](#)

انها انها سنة مثلا او واجب. حينئذ يتحملها الامام. لكن اذا اعتقاد انها ركن فكيف تسقط ركنا بلا داء واضح بين وليس ثم دليل واضح بين في المسألة وانما هي اجتهادات وادلة محتملة الصواب انه اذا تقرر عند المسلم - [00:30:50](#)

يعني مسألة عامة اذا تقرر ان الفاتحة ركن من اركان الصلاة حينئذ لا يجوز له ان يسقط ركعة لم يقرأ فيها فاتحة ويعتقد بهذه الركعة بناء على احاديث فيها شيء من من الاشتباه والاجمال. ولكن اذا دخل المسجد وكان ثم الناس لا - [00:31:10](#)

هذا القول فلا يدخل فلا يدخل يعني بمعنى انه يتضرر حتى حتى يرفع الركوع من الركوع. فحينئذ ترك السنة من اجل ماذ؟ دفع مفسدة قد تكون عند الناس لانه قد يأتي شخص بعده يدرك الركوع معه. فاذا به يسلم وهو يقوم فيصلني. ماذا حصل؟ صارت الرباعية خماسية - [00:31:32](#)

هكذا يظن الناس دين جديد. فاذا كان كذلك فلا يدخل بل ينتظر. وهذا الذي نفعله نحن لا ندخل مع الامام مع ركوع بل نترك الامام حتى حتى هذا ان حصل - [00:31:55](#)

قال قال ابن مفلح في فروعه من ادرك الامام راكعا فركع معه وادرك الركعة وفاقا لابي حنيفة والشافعي وهذا كما ذكرنا مسألة خلافية والصواب انه ماذ؟ انه لا يدرك الا - [00:32:07](#)

لماذ؟ بالفاتحة. يعني لا يعتقد بهذه الركعة. وهذا كذلك رجحه الشوكاني والمعلم له رسالة في ذلك والشوكاني كان رجع عنه السيد

الجرار وانما رجحه في نيل الاوطار. وقيل ان ادرك معه طمائنة وفaca لمالك. وفaca لمن - [00:32:23](#)
قال ابن رجب في القواعد القاعدة الثالثة من وجبت عليه عبادة فاتى بما لو اقتصر على ما دونه لاجزأه. هل يوصف الكل بالوجوب او
[00:32:42](#) قدر الاجزاء منه. هذى القاعدة الثالثة - [00:32:42](#)

من الكتاب العظيم الذي الفه ابن رجب وقل من يدرس دراسة مفصلة الان الذي استكثر عليه قيل لا ليس من علمه هذه جماعة من
كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. فاستكثروا عليه هذه القواعد وهي من علم قطعا. كتاب منسوب اليه هو الذي الفه -
[00:32:58](#)

هو كتبه وليس بعيد. كتبه تشهد بهذا. فتح الباري ما طبع منه وشرح الأربعين كلها تأصيلية وهي على مذهب السلف. قال
[00:33:18](#) القاعدة الثالثة من وجبت عليه عبادة. اذا عبادة واجبة - [00:33:18](#)

فاتى بما لو اقتصر على ما دونه على اقل ما يكون لاجزأه. هل يوصف الكل بالوجوب او قدر الاجزاء منه. قال في تقرير القاعدة ان
[00:33:33](#) كانت الزيادة متميزة منفصلة فلا - [00:33:33](#)

كان في انها نفل بانفرادها. كاخرج صاعين منفردين في الفطرة ونحوها وهذا حکى بعضهم الاجماع على ذلك. ما كان متميزا
[00:33:54](#) منفصلا حينئذ هو نفل ولا اشكال فيه. وبحثنا ليس في في هذه المسألة. انما في - [00:33:54](#)

في الزيادة المتصلة قال واما ان لم تكن متميزة يعني منفصلة فيها وجهان مذكوران في اصول الفقه في اصول الفقه نحن ذهبنا الى
[00:34:13](#) القواعد وهو ردنا الى اصول الفقه. كل منهما يخدم الآخر هذا يقوى النظرية التي - [00:34:13](#)

دائما اكرر ان العلوم يخدم بعضها بعضا. انظر حتى القواعد ردنا الى الى اصل مختلف فيه في اصول الفقه قال واما ان لم تكن متميزة
[00:34:35](#) فيه وجهان مذكوران في اصول الفقه وبينني عليه مسائل - [00:34:35](#)

منها اذا ادرك الامام في الرکوع بعد فوات قدر الاجزاء منه. هل يكون مدركا له في الفريضة؟ فيكون فيكون حينئذ مفترض مقتديا
[00:34:53](#) بمفترض او لا؟ مبني على هذا الخلاف. ظاهر كلام القاضي وابن عقيل تحرير - [00:34:53](#)

على الوجهين تحريره على على الوجهين. يعني قيل وقيل قيل وقيل هذه المسائل التي لا يكون فيها نص واضح بين الامر فيها
[00:35:13](#) فيها واسع لو قيل بكتذا وكذا وانما يتدرج للمرء فيما يعمل - [00:35:13](#)

في خاصة نفسى ومثل هذه التي يقال فيها المسائل الاجتهادية التي لا انكار فيها. من ترجى عنده ان الرکوع ان الرکوع تدرك لا اشكال
[00:35:30](#) فيه. ومن ترجى انه لا تدرك بالرکوع هذا لا اشكال فيه. المهم ماذا؟ المهم ان يكون اتباعك ما صح عندك من - [00:35:30](#)
من دلالة النص وهذه جاءت النصوص فيها شيء من من الاجمال لكن نبقى على الاصول. يعني نحن لماذا رجحنا
قول انه لا تدرك بادراك الرکوع لأن عندنا اصل متفق عليه. يعني عندنا وهو ان الفاتحة ركن هذا لا اشكال فيه. اذا نستمسك بهذا الاصل
[00:35:50](#) -

فإذا دخلت إلى المسجد وركع معك أصلاً حينئذ هذا الأصل هل تقوى الأدلة الدالة على أنه تسقط الفاتحة لأنك كمسبوق أو لا من قويت
عنه الدلة أما إن يخصص إلى آخره. ومن لم تقوى بقي على الأصل. بقي على على الأصل. يبقى عنده اشكال. وهو - [00:36:10](#)
جواب لسؤال كيف هي ركن ثم سقطت من ركعة والركن لا يفتقر فيه البتة. وإنما يغتفر فيما في الواجبات هذا الجواب يتذرع إما أنه
يقول تعبدى النص باستثنائه في المسبوق. وأما إنه يجتهد فيأتي ببعض بعض الأقوال - [00:36:32](#)

قال ظاهر كلام القاضي وابن عقيل تحريره على الوجهين اذا قلنا لا يصح اقتداء المفترض بالمتين. قال ابن عقيل ويحتمل تجري
الزيادة ان تجري الزيادة مجرا الواجب في باب الاتباع خاصة اذا الاتباع يسقط الواجب كما في المسبوق الى - [00:36:56](#)
اخر كلامه السادة ومنها من المسائل اذا وجبت عليه شاة فذبح بدنها فهل كلها واجبة او سبعها على وجهين قيل وقيل. قيل كلها
واجبة. وقيل لا ما زاد يعتبر نفلا. ومنها اذا ادى عن خمس من الابل بعيدا. وقلن - [00:37:16](#)

لانه في خلاف. فهل الواجب كله او خمسه الواجب؟ قيل وقيل على الوجهين وهذه مسائل فيها نزاع. وحکى القاضي ابو يع الصغير
فيه وجهين. فعلى القول بان خمسه الواجب يجزئ عن عشرين بعيدا ايضا. وعلى الآخر لا يجزئ عن عشرين الا - [00:37:37](#)

اربعة ابعة. ومنها اذا مسح رأسه كله دفعه واحدة. وقلنا الفرض منه قدر الناصية وهل كل فرض او قدر الناصية منه؟ فيه خلاف. حينئذ يخرج على الوجهين قيل كل واجب وهو قول بعض الشافعي والكرخي وقال ابن عقيل ظهر كلام الامام احمد وقيل وهو قول الامام الاربع انه لا - [00:37:57](#)

لا يكون واجب وانما يكون نفلة على الوجهين. ومنها اذا اخرج في الزكاة سنا اعلى من الواجب سنا اعلى من من الواجب. فهل كله فرض او بعضه تطوع؟ قال ابو خطاب كله فرض. وقال القاضي بعضه تطوع وهو - [00:38:22](#)

هكذا قال ابن رجب لان الشارع اعطاه جبرانا عن الزiyاده. فاما ما كان الاصل فرضيته ما كان الاصل فرضيته ووجوبه ثم سقط بعضه تخفيفا. فإذا فعل الاصل وصف الكل بالوجوب على الصحيح - [00:38:39](#)

اصيب الكل بالوجوب على الصحة. هذه مسألة شبيهة بمسألتنا. وهي اذا فعل اذا كان الاصل فرضيته ووجوبه. ثم سقط بعضه تخفيفا. يعني هو واجب معلوم انه واجب. فسقط بعضه تخفيفا. حينئذ فعله - [00:38:59](#)

الكل يعتبر ماذا؟ يعتبر واجبة. باعتبار ماذا؟ باعتبار الاصل. باعتبار الاصل.ليس كذلك؟ اذا كان الاصل الوجوب ففعل بعضه وسقط البعض تخفيفا. لان القاعدة ان المعجوز عنه من الواجب يسقط لا واجب - [00:39:22](#)

كذلك سقط عنه ثم فعله حينئذ فعل ماذا؟ فعل ما زاد عن الواجب الذي حكمنا كونه قد سقط بعضه. حينئذ فعل واجبا او نفلا يعتبر واجبا. لان رجعنا الى ماذا؟ الى الاصل - [00:39:42](#)

فاما اذا كان الاصل فرضيته ووجوبه ثم سقط بعضه تخفيفا. فإذا فعل الاصل وصف الكل بالوجوب على الصحيح. فمن ذلك اذا صلي المسافر اربعاء صلي المسافر اربعاء حينئذ الزiyاده هذه الركعتان - [00:40:01](#)

نفل ام واجب الركعتان صلي اربعاء الاصل هل نقول هذا جائز الترك بمعنى انه صار نفلا او نقول الاصل هذا بناء على ان الاصل اربعة ثم خفت كذلك بناء على ما اشتهر عند اكثرب الفقهاء - [00:40:20](#)

وعليه العمل عند الفقهاء ان الاصل الظاهر اربعاء. ثم خفت. حينئذ اذا صلي اربعاء رجع الى الاصمع. حينئذ نصف الاربعة بالوجوب او نقول بعضها ركعتان الاولى واجبة. والركعتان الثالثة والرابعة نفل. قل لا هذا فرق عن مسألة التي ذكرت معنا. لماذا - [00:40:40](#)

لانه رجع الى اصل سقط عنه تخفيفا يعني الله تعالى خف عن المسافر بجميع رخص السفر منها اسقاط ركعتين من الصلاة الرباعية فإذا رجع وصلى تلك الرباعية على اصلها وصف الكل بالوجوب. ولا نقول بأنه ماذا؟ بان الركعتين او لبيين واجبة - [00:41:00](#)

ثم ما زاد عليه فهو نفل فمن ذلك اذا صلي المسافر انظر التشابه بين مسألتين بمشابهة بين مسألتين فمن ذلك اذا صلي المسافر اربعاء فان كل فرض في حقه - [00:41:24](#)

وعن ابي بكر ان الركعتين الاخيرتين تنفل. وهذا غريب. يعتبر ماذا؟ يعني خرج على اصلنا فرجها على على اصلنا وقلت لكم ان المسألة قد قد يتتشابه تخريجه على اصلين متشابهين. يعني يحتمل انها تخرج على هذا الاصل. ويحتمل انها تخرج على اصل اخر. فمن نظر الى ان - [00:41:41](#)

الى ان ما الى ان الاصل في مجاز تركه مطلق انه ليس بواجب قد يظن بان ما زاد عن الركعتين انه ماذا؟ انه نفل لكن قد يقال بأنه نفل بانه زاد. وجاز تركه لا في الصورة التي صلي فيها اربعاء - [00:42:10](#)

وانما في السورة التي صلي فيها اثننتين. واما اذا صلي اربعاء ففرضه اربعاء. واما اذا صلي ركعتين ففرضه الركعتان. واضح حينئذ هذا يكون بين بين صورتين. كالمسألة التي تمر معنا مرارا وهي من صلي في دار مخصوصة. حينئذ كونه قد خف عن - [00:42:32](#) ليس في صلاتي هذه التي نوى اربعاء خلف متم. واما فيما لو صلي ركعتين فيقول خف عنه. واما اذا رجع العصر فالعصر هو الرباعية. حينئذ نقول هذه الصورة لا تدخل تحت اصلنا. لكن قد ذكر ذلك ابو بكر ان الركعتين - [00:42:52](#)

خيرتين تنفل لا يصح اقتداء المفترض به فيهما وهو متمنش كذلك على اصل اخر عنده. وهو عدم اعتبار نية القصر. هل يشترط ان ينوي او لا يشترط مسألة خلافية مسألة خلافية. المشهور عند الفقهاء انه يشترط ان ينوي قصرا. والظاهر انه لا يشترط لا يشترط - [00:43:12](#)

ينوي قصرا ان الصحيح ان صلاة المسافر ابتداء هكذا ركتعتان وان اشتهر انها بعض عن اربعة قال والمذهب الاول يعني عند ذي الحنابلة ان الكل واجب. ومنه اذا كفر الواطئ في الحيض بدينار فان الكل واجب - [00:43:37](#)

وان كان له الاقتصار على نصفه ذكره في المغني. ويترجح فيه وجه من قول ابي بكر فاما ان غسل رأسه بدلا عن مسحه غسل رأسه بدلا عن مسحة. هكذا يقول الفقهاء. نحن سبق معنا ان هذا بدعة - [00:44:01](#)

والاصل انه لا يرزي لا لم يأتي به بغضب مسح الرأس. فلا يجزئ فرق في الشريعة بين الغسل وبين المسح. يعني لو مسح يديه اجزاء ارزاقهم لا يجزئهم لماذا؟ لانه لم يأتي بالفروض. طيب لو لو الفرض في الرأس المسح لو غسله - [00:44:16](#)

ما الفرق بين مسألتين؟ لا فرق بينهما. كما اننا نقول الفرض في اليدين الغسل فاما مسح اليدين لا يجزئ كذلك الفرض في الرأس لماذا؟ المسح ولو غسله لا يلزم واما القول بكون المسح وغسل الغسل هو مسح وزيادة هذا تعليم. لا يصادم به النص - [00:44:43](#)

لانه بالاجماع ان فرض الرأس هو المسح لا خلاف بين الصحابة بذلك ولم ينقل حرف واحد لا من اياته ولا من حديث ولا قوله عن صحابي انه غسل رأسه. فاذا فعل يكون بدعة فيكون منها عنه. واذا كان كذلك فالنهي يقتضي فساد المنهي عنه - [00:45:06](#)

لا يجزئه حينئذ الغسل. هذا الصواب. لكن المذهب والمذاهب الاربعة فيها شيء من التفصيات. قال هنا فاما ان غسل رأسه بدلا عن مسحة. وقلن بالاجزاء قيده هنا. جميل هذا. وقلنا بالاجزاء انه يجوز. اذا ثم قوله انه لا - [00:45:26](#)

لا يلزم وهو الصواب انه لا لا يجوز. وفي السائل منه وجهان سائل عن الماء هل هو ظهور ام ظاهر على ما اخترناه يعتبر ماذا يعتبر ظهورا يعني لانه لم يرفع به حدثا. واذا رفع به حدثا يعتبر ماذا - [00:45:45](#)

ها تبور ظاهرا غير غير مطهر. هكذا قال وفي السائل منه وجهان احدهما انه مستعمل في رفع حدث لان الاصل هو الغسل وانما سقط تخفيفا والثاني وهو الصحيح انه ظهور. لان الغسل مكره فلا يكون واجبا. الصواب انه محرم - [00:46:04](#)

بل هو بدعة ولا يجزئه لانه داخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وهذا يعتبر من الحدث في الدين الوضوء هذه من الامور المعلوم من الدين بالضرورة. غسل اليدين والرجلين والممضمة كل هذا. من قول سواء قلنا واجب او مستحب قد اختلفوا في المضمض - [00:46:31](#)

لكن مشروع او لا؟ مشروع. فمن انكر المضمضة والاستنشاق ها فقد كفر لانه انكر معلومة من الدين. بالضرورة وهو كذلك. ولذلك نقول من انكر مشروعية الحجاب كفر صحيح والحجاب هذا كلام فاضي فارغ - [00:46:52](#)

نحكم عليه بماذا؟ بالكفر الردة لماذا؟ قد يقول قائلا اختلف بعض الاغبياء يقول اختلف العلماء اختلف العلماء في ماذا؟ في مشروعيته او في كونه واجبا او مستحبنا. تغطية الوجه اقصد - [00:47:15](#)

اذا بداخل خلاف في تغطية الوجه ان ثبت خلاف عن الصحابة فالخلاف في الوجوب والندب. اذا اذا قيل مندوب القدر المشترك ما هو المشروعين القدر المشترك انها اذا مجمع عليه. اذا اختلف العلماء بين واجب ومن - [00:47:33](#)

فاحكم على ما اختلف فيه بانه مشروع بالاجماع اذا اختلفوا في مسألته في عبادة في امر ما في قول فعل واجب او مندوب ثم قوله ولا يعرف في الاباحة حينئذ صار الاجماع - [00:47:59](#)

معنقا على انه مشروع. لماذا؟ لان المندوب مشروع والواجب مشروع. اذا كل منها مشروع فالمشروع ينقسم الى قسمين. كما نقول عبادة اما واجبة اواما مستحبة. فاذا كان كذلك اذا انكر الحجاب قال هذا عادة ولا يعرف وهو دخيل. والمرأة وبدأ - [00:48:15](#)

تنقص من شأن المرأة المتelligent يقول هذه ردة عن الاسلام. ولو كان من العلماء ولو الف ما الف. قد وجد في مصر من الف في ان ان الحجاب تغطية الوجه هذه بدعة - [00:48:40](#)

هذه ردة عظمى هذه اشد كفر يزيد وينقص. حين يقول هذه ردة عن الاسلام. انتبه لهذا قال هنا وقد يقال والاتمام في السفر مكره ايضا على خلاف. قال في البحر - [00:48:52](#)

انتهى كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى قال في البحر الزيادة على اقل ما ينطلق عليه الاسم فيما لا يتقد逮 بمعنى قيدها فيما لا يتقد逮 بمعنى لا يوصف بالوجوب لانه يجوز تركه. ونقله ابن برهان في الاوسط عن معظم العلماء. وهنا - [00:49:09](#)

قال اجمع في عبارة تعبير قال اجمع. وهنا قال عن معظم العلماء. ولذلك قلت لكم مارا اهتموا في المسائل اكثر من من نسبة المسائل.
لانه كثير يقع فيها ماذا؟ يقع فيها خلاف. هذا يحكيه اجمعوا هذا يحكيه عن اكتر - [00:49:36](#)

وهذا يحكي عن كثير من الفقهاء وانما العناية ولو اردت ان تتبع هذه المسائل من حيث النسبة تحتاج الى عمر زيادة على عمرك ان
كتب لك ما كتب تحتاج الى ضعفه فقط لشخصه في ماذا؟ فيما - [00:49:56](#)

تنسب فيه الاقوال الى اصحابها كذلك هذا يحتاج الى بحث والانسان يطالب العلم ينبغي ان يستمر وقته فيما هو اهم. اهم شيء
هل هذا القول قيل به او لا؟ من قول في كتب اهل العلم سواء نسب الى الجمهور نسب الى مالك نسب الى الشافعي الى اخره. المراد
ان هذا القول قد قيل به ودليله كذا وكذا - [00:50:15](#)

اما البحث فيما هل ثبت عنه كذا او لم يثبت في ذهني انا انه هذا لا ينبغي الاشتغال به البتة ولا سيما فيما يتعلق اما من مسائل
المعتقد فقد يقال بأنه يحتاج لماذا؟ لانه قد يتعلق بمقدمة بقول ينسبه الامام احمد فلا بأس ان تبحث في - [00:50:37](#)

فيكون هذا القول هل نسب بالفعل هل قاله الامام احمد ام لا؟ قالوا نصره الشيخ ابو اسحاق في التبصرة اسحاق الشرازي هذى كتبه
ذلك كتب عصرية. يعني مناسبة لي للعصر. تبصرة وشرح اللمع وغيره والغزالى وابن السمعانى - [00:50:57](#)

القواعد حتى ابن السمعانى في القواعد كذلك كتاب عصري انا لا ادري لماذا يقولون كتب اصول الفقه هذه لا تناسب العصر. مع ان
كثير من الامثلة من الكتب بهذه مناسبة عصرية بمعنى انها لو قرأها طالب علم اكاديمى كما يقال فهم نظر بالترتيب والى اخره موجود
- [00:51:17](#)

قاطع الادلة اللي مش سمعانى من اجمل ما يكون. على غرار اوضح المسالك لابن مالك ليس فيه صعوبة صحيح او الصعوبة نسبية
ليس فيه صعوبة حقيقة. لانه مرتب. وابن هشام اوتي يعني حسن التصنيف والترتيب - [00:51:37](#)

كما هو شأن في قطر الندى والشذور كذلك وان كان ترتيب القطر احسن واوضح المسالك احسن منها لكن البديل موجود. حينئذ
الذى يريد ان يتيسرا له علم ما فيبحث. يسأل - [00:51:57](#)

يحتاج الى ان يسأل. واما الكتب العصرية هذه احذرها. لأنها تفسد عليك العقل والفهم مما نقول خاطئة واما انها آآ كلام كثير تجده
ملخص في سطرين ثلاث ولو كانت قوية العبارة لكنها تحرك الذهن الذهن يحتاج الى - [00:52:15](#)

الى كسب والى اكتساب. بمعنى يحتاج الى ممارسة. ملكات العلم لا تحصل الا بهذا اما الكتب العصرية لا لا تثمر عندك ملكة البتة ولو
بقيت عشرين سنة تقرأ في كتب المعاصرين سين جيم سؤال وجواب ما تعلمك هذه وانما - [00:52:32](#)

يعملك لو تقرأ البحر المحيط والتثنيف والمحل الى اخره. هذى تفتح المقابل تفجر المخ اجعلوا سيالا صحيح يكون انسان ذكيا. يسمع
الكلمة يقلبها قبل ان يتأمل غيره. فإذا به غيره ينتظر - [00:52:49](#)

واذا به هو قد اتى عليها. فيكون عجنا فيه بذلك. انتبه الى هذا ابن السمعانى في القواعد والامام في المحصول وغيرهم البرهان
للجويني كذلك والتلخيص كلها كتب يسيرة جدا وقرأ فيها الطالب وتأمل ونظر وادرك ان العلم يحتاج الى فهم ويحتاج الى معاناة
يحتاج الى صبر حينئذ استطاع ان يستفيد من هذه - [00:53:07](#)

دون ان ينظر في كتب المعاصرين وقيل الكل واجب اذ ليس بعض اولى فكان الكل واجبا وهو ظاهر نص الشافعى في الامة. كل
واجب هذا منسوب للشافعى في الام كما نقله في البحر عنه. قال ويحكي عن الكرخ ونسبه صاحب الكبريت الاحمر الى الجمهور منهم.
يعنى جمهور الاحناف - [00:53:33](#)

قالوا في المسألة وجه ثالث وهو التفصيل. فان كان لو اقتصر على البعض اجزاء. فالزائد ليس بواجب كمسح الرأس مفرع على ما
سبق وسبع البدن للممتع. والا فالكل فرض والا فالكل فرض ولكن المسألة مفروضة في - [00:53:57](#)

اول وهو فيما لو اقتصر على البعض لاجزأه. صدق عليه انه قد اتى بالواجبة. حينئذ نقول ما زاده الذي وقع فيه قال والا فالكل فرض
كما لو اخرج بغيرها عن الشاة بالخمس. لانه لو اقتصر على خمس بغير فقط لم يجزئه قطعا. لكن - [00:54:22](#)

رجع كما من صاحب وكذلك مترجم على على هذا الاصل قال وادعى النووي في موضع من شرح المذهب اتفاق اصحاب على على

تصحیحه. قال ابن برهان ومنشأ الخلاف ان الامر عندنا - 00:54:42

ما تتناوله تلك الزيادة وعندھم تتناولها. هكذا عبارة البحر في المطبوع ما اوله تلك الزيادة وعندھم وعندھم تتناولها ولابد من اثبات حرف نفي في الاول هل الامر يتناول تلك الزيادة او لا - 00:54:58

هذا منشأ الخلاف اذا امر الشارع بالركوع واقل ما يصدق الرکوع على تسبیحة واحدة مع الطمأنينة هي حاصلة بها. حينئذ ما زاد هل هو داخل في المأمور به او لا؟ فمن قال بكونه داخل. حينئذ جعل الكل - 00:55:22

ف甫را. ومن قال ليس بداخل حينئذ جعل الزائد نفلا. هذا الذي يستقيم. واما اذا جعلنا ماء نافية فلا اشكال. قال منشأ الخلافة ان الامر عندنا ما تتناوله تلك الزيادة. وعندھم تتناولها. العبارتان بمعنى واحد. بمعنى - 00:55:42

وقلت وعقد سليم هكذا قال الزركشي في البحر وعقد سليم في التقریب مسألة الامر بفعل الشيء الامر بفعل الشيء يقتضي وجوب ادنى ما يتتناوله اثم ذلك الفعل هي مسألتنا اقل ما يصدق عليه انه رکوع دخل في في الامر. متى يمتنع بهذا القدر؟ حينئذ نعد ماذا - 00:56:02

نعد ممثلا نده ممثلا قال ومن الناس من قال يقتضي وجوب الاكثر وزيفه وزيفه لانه يحتاج الى ماذا؟ يحتاج الى دليل. لأن الشارع اذا امر بشيء انما امر بما تتحقق - 00:56:33

وبه الماهية ولذلك مر وسيأتي ان شاء الله تعالى ان الامر بالشيء المأمور به يقتضي ادخاله في الوجود بایجاد ماهيتي من غير تعرض لفور ولا مرة ولا تكرار مر معنا هذا قلنا لان الشارع اذا امر بصلة امر بایجاد ماهية الصلاة. فاقل ما يصدق عليه انه الصلاة - 00:56:55

فهو المأمور به. ما زاد من نفل او مرة او فور يحتاج الى دليل منفصل. لابد من اقامة دليل قال ومن الناس من قال يقتضي وجوب الاكثر وزيفه. ثم قال مسألة. ومن امر بشيء فلزمه ادنى ما يقع عليه - 00:57:23

اسم ذلك الفعل فزاد عليه فالزيادة تطوع. وعن الكرخي ان الجميع واجب فجعل الخلاف في هذه مفرعا على القول بوجوب ادنى الاسم وهو كذلك. وهو الذي البحث في هذه المسألة اصلا. ان اقل ما يصدق عليه الاسم - 00:57:43

هو الذي يتعين ان يكون واجبا. فما زاد هو الذي وقع فيه النزاع. هل نلحظه بالاصل لكونه داخل في المأمور به؟ او نقول ليس بداخل في المأمور به فحين اذ يكون نفلا. مع الاصل السابق الذي تبرع عنه هذه المسألة ان - 00:58:03

ما جاز تركه ليس بواجبه. وهذا جاز تركه فيقتصر على تسبیحة واحدة. اذا الثانية جاز تركها مطلقا فحينئذ لا يسمى لا يسمى واجبا.

قال الزركشي تنبیهات الاول قال الغزالی الخلاف المستصفى كذلك الغزالی سهل جدا - 00:58:23

سهل جدا جدا ولا ادری لماذا يستصعبونه. وانا تعجبت ان بعضهم شرحه. لانه بنفسه بل لما اختصره ابن قدامة في الروضة عقدھم صحیح انت لو ترجع الى الى المستشفی وتقرأ فاذا به من اسهل ما يكون - 00:58:44

لو راجعت الى روضة الناظر تعقدت الامور تعقدت الامور. ولذلك مطولات كتب اصول الفقه تختلف عن المختصرات ولذلك المختصرات لا يقف معها الطالب كثيرا. لا سيما فيه في هذا الفن. لماذا؟ لشدة الاختصار قد وقع شيء من من الاشكالات - 00:59:03

والاشكالات هذه تشتمل الكلام. لا سيما فيما اذا وقف الطالب مع شروحات هذه المختصرات. لكن لو رجع الى مطولات هذه المستصفى والبحر المحيط وما ذكرناه سابقا حتى المحصول بذاته بنفسه دون شرح من اجمل ما يكون - 00:59:23

هذه تأخذها عند النوم اذا كنت متبعا تقرأ هذه هذه الكتب. اما الشریف الجرجاني والتفتیانی الى اخره. هذه لا قال الغزالی الخلاف يتوجه فيما وقع متعاقبا كالطمأنينة والقيام يعني ايه اراد ان يفصل في المسألة ما وقع متعاقب يعني جملة واحدة جملة واحدة نعلان قال بين امرين - 00:59:39

ما وقع متعاقبا يعني بعضه يعقب بخلاف ما يقع جملة واحدة. ولذلك انتصر المسألة فيما لو مسح رأسه جملة واحدة او مسح رأسه متعاقبا يمكن او لا؟ متعاقب واضح. اما الجملة هكذا ذكره. يعني مرة واحدة تمسح رأسك مرة واحدة. حينئذ هذا وقع جملة واحدة. لا تمسح - 01:00:07

على مهل حينئذ نقول هذا وقع متعاقبا. كذلك فهنا اراد ان يفصل الغزالی بين المسألتين. قال الخلاف يتوجه فيما وقع متعاقبا

كالطمأنينة والقيامة واما ما وقع بجملته معا ولا يتميز بعضه عن بعض بالاشارة والتعبير فيبعد ان يقال قدر الاصل منه واجب -

01:00:32

والباقي والباقي ندبه. هذا اجتهد منه مخالف لما عليه الاكثر. والا الجمهور على عدم التفرقة بين النوعين. يعني سواء مسح رأسه بتدرج او مسحه جملة واحدة الخلاف واحد. سورتان الحكم فيهما واحد وهذا اجتهد منه ورد ان يتحقق - 01:00:57
 شيئا من المسألة وابعادها. فيبعد ان يقال قدر الاصل منه واجب. والباقي ندب. قال قلت وقد حكوا طريقتين في مسح الرأس. هل محل الخلاف فيما اذا وقع الجميع دفعة واحدة - 01:01:17

فاما وقع مرتبها يكون نفلا جزما ام الخلاف في الصورتين وال الصحيح الثاني انه لا فرق بين مسألتين لا فرق بين مسألتين. اصل المسألة اذا ادى الواجب بادنى ما يصدق عليه - 01:01:36

لقطع النظر عن كيفية الایقاع هل اوقعه متعاقبا ام دفعة واحدة؟ هذا لا اشكال فيه. والحكم واحد. والحكم واحد. لذلك قال وال الصحيح الثاني كذا قاله النووي في شرح المذهب قال التنبيه الثاني زعم بعضهم ان الخلاف لفظي - 01:01:53
ان الخلاف لفظي يرجع الى تفسير الوجوب بماذا؟ قال والحق انه معنوي. وللخلاف فوائد نختصر بعضها منها زيادة التواب فان ثواب الواجب اعظم من ثواب النفل. لو قلنا بان كل الركوع مئة تسبيحة كلها واجبة. او الاولى - 01:02:14

واجدة والباقي مستحب ايها اعظم ثوابا الواجب اعظم ثوابا من المستحب. حينئذ على القول بكل واجبا يكون ثوابه اعظم. واكثر مما لو قيل بان التسبيحة الاولى هي الواجبة ثم ما زاد يكون مستحبة. ومنها اذا مسح على شعر ثم حلق بعضهم. فان من يرى انه اذا حلق - 01:02:37

وكلهم يجب الاعادة قد يكون اذا قلنا الكل واجب لزمه اعادة المسح في الموضع الذي حلقه. يعني حلق بعضا لو كان غير جائز. انما المواد تصوير المسألة. حينئذ وجب عليه ان يرمي. اذا قلنا لكل فرض وجب عليه ان يمسح. هذا بناء على - 01:03:03
والعصر انه لو حلق رأسه كله لا يلزمني عادة. لا يلزمني عادة بل الوضوء قبل المسح السابق يعتبر صحيحا. ولا سيما على قول في من زعم ان ذلك خصال كفارة. فانه بفعله يكون معينا لوجوبها. كما قال القاضي الحسين في الواجب الموسوع اذا فعل - 01:03:25
في اول وقته ثم فسد او افسد. ثم اتي به في بقية الوقت يكون قضاء. وهذا سيأتي انه في واجب يعني صلى الظهر في اول وقته ثم فسدت بطل وضوئه ثم اعادها. اعادتها قبل خروج الوقت هل هو قضاء ام اداء؟ محل النزاع - 01:03:45

محله محل مزاعم. ولذلك من معنا ان الاعادة تجماع الاداء وتجماع القضاء صحيح اذا مر معنا الاعادة تجماع الاداء فيؤدي الصلاة في وقتها المقدر لها شرعا ثم تفسد فيعيدها يصلحها مرة اخرى في الوقت حينئذ اعاد الاداء - 01:04:07
كذلك خرج الوقت فصلاها قضاء ثم فسدت باي مفسد ثم اعادتها اه نقول ماذا؟ اعاد القضاء. اذا الاعادة جمع الاداء وتجماع القضاء وهذا هو الصواب وممرة معنا. قال لانه الشروع فيه تعين بعضهم يرى انه في وقتها اداها ثم فسدت بنفسها او فسدت ثم صلاها مرة اخرى في اخر - 01:04:31

في الوقت قبل خروج الوقت انه قضاء. وليس كذلك ليس بصواب لكن هذه الصلحات الامر فيها واسع التنبيه الثالث قال القاضي عبد الوهاب في الافادة المسألة مفروضة في زائد يمكن انفكاك الواجب منه - 01:05:00
اما ما لا يمكن فانه واجب تبعا غير مقصود. يعني بلا خلاف بلا خلاف. هل يمكن انفصالة او لا؟ الركوع لا يتبعض. والقيام لا يتبعض. القراءة لا تتبعض. اذا لا يمكن انفصالها. لا يمكن - 01:05:19

قال يعني بلا خلاف لان الوجوب يتناول لان الوجوب يتناول ما هذه صفاته مع كونه ضد الموجب الآخر. كامساك جزء من الليل قبل الفجر. عذاب بناء على قاعدة يتم الواجب الذي فهو واجب. هكذا يمثلون. وكذلك امساك جزء من النهار بعد غروب الشمس. بناء على قاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو - 01:05:39

واجب قال كامساك جزء من الليل قبل الفجر وبعد غروب الشمس. فلان يكون واجبا مع جنس المأمور به اولى. يعني اذا جاز ان يمسك من الليل مع النهار مع كونه من غير جنس - 01:06:10

هذا واجب الصواب انه لا يجب الا اذا التبس عليه ولم يتميز وجوب اما اذا عرف فلا نوجب على الناس شيئا لم يوجبه الله عز وجل
فاما اذا شك فحيئنذا لا بد ان ان يتيقن. فالشاهدون انه قال بانه - [01:06:29](#)

وجب ان يجمع بين جنسين مختلفين الليل والنهار اذا فيما اذا اتفق الانسان من باب اولى واحرى فان لم يمكن الا بفعل الكل قال لان
الوجوب يتناول ما هذه صفتة مع كونه ضد الموجب الآخر كامساك جزء من - [01:06:49](#)

قبل الفجر وبعد غروب الشمس فلان يكون واجبا مع جنس المأمور به او لا؟ قال الزركشي يحاصره تخصيص الخلاف اذا امكن
الاقتصر على الاصول. وهذا كذلك لم يذكره اكتر من صومه. وانما عمموا المسألة انه يمكن - [01:07:09](#)

انه يتحقق امثال الواجب بادنى ما يصدق عليه الاسم فقط. سواء امكن الانفصال او لا سواء كان من الجنسين الى اخر ما يمكن ان
يقال هذا لا كله اجتهاد من بعضهم ويكون اجتهادا خاصا وليس منسوبا لجميع اهل الاصول - [01:07:29](#)

فان لم يمكن الا بفعل الكل فالكل واجب قطعا. لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. يعني لا يمكن ان يفعل الا بالكل. وهذا لا شك انه من
باب من قاعدة اخرى ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. قال وهذا كما في جزاء الصيد - [01:07:49](#)

يصوم عن كل مد يوما. واذا انكسر مد صامه يوما كاملا. لان الصوم يعني تبعظ يصوم عن المد الواحد يوما. طيب تنكسر المد يعني
صار نصفا. يصوم نصف يوم لا يمكن هذا لماذا؟ لانه لا يتتأتى الصوم الا بكل اذا صار واجبا. صار اليوم الكامل مقام - [01:08:08](#)
كاملا واليوم الكامل مقام المد ناقصا. لان الصوم لا يتبعض. وهو كذلك قال يصوم عن كل يوم عن كل مد يوما واذا انكسر مد صام
يوما كاملا لان الصوم لا يتبعض. ويقع فرضا قطعا وكذلك - [01:08:38](#)

قال الامام في النهاية فيما لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف اقصر الايام اجزاءه او اطول الايام وقع الجميع فرضا اي
من غير تخرج على على الخلاف. هذا ما يتعلق بالمسألة الثانية - [01:08:57](#)

مما ذكره الناظر رحمه الله تعالى وان لم يكن تبع الاصول من جهة ما ذكره صاحب الاصول الا انه زاده على الاصول بناء على انه لابد من
من ذكره وقد تبع فيه صاحب - [01:09:17](#)

منهج والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:09:32](#)